

علي خليفة الكواري: تنمية للضياع.. أم ضياع لفرص التنمية؟

أجرى المقابلة: امحمد مالكي(*)

أستاذ العلوم السياسية، ومدير مركز الدراسات الدستورية
والسياسية - كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض، مراكش.

يكتسي الحوار مع د. علي خليفة الكواري ميزة خاصة، بسبب طبيعة مساره الفكري والعمل، وبالنظر إلى ثراء تجربته، فقد جمع بين دقة التكوين وسعة الانشغالات، واستراتيجية القضايا التي تشكّل عمق اهتمامه منذ سنوات، فمن طالب حتى السنة الثالثة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، ينتقل من مصر مضطراً إلى كلية التجارة (إدارة أعمال) في جامعة دمشق عام ١٩٦٦، إلى دكتوراه فلسفة من كلية العلوم الاجتماعية، جامعة دورهام (Durham)، في المملكة المتحدة عام ١٩٧٤. يدرس نمط تخصيص عائد النفط في إمارات الخليج العربي (الكويت، البحرين، قطر وأبو ظبي)، ليشغل مناصب عديدة في قطاع النفط في قطر، ويعمل في الوقت نفسه أستاذاً مساعداً ومحاضراً غير متفرغ في علم الاقتصاد في جامعة قطر، ومديراً لمشروع دراسات التنمية في الخليج العربي (١٩٧٧ - ١٩٨٢). وبين عامي ١٩٧٤ و ١٩٨٢ تقلد د. علي خليفة الكواري مسؤوليات رفيعة في قطاع النفط داخل بلده وخارجها، بدءاً من مدير لإدارة تسويق النفط إلى نائب رئيس مجلس إدارة الهيئة القطرية لإنتاج البترول وعضوية مجالس إدارة عدة شركات في قطاع النفط والغاز (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، إلى رئيس الوفد القطري أو عضو فيه في اللجان المشتركة للتعاون الاقتصادي مع دول أجنبية أو عربية شقيقة. وتكشف السيرة الذاتية للدكتور علي خليفة الكواري تأثير الرهانات الاستراتيجية على النفط في وعيه مبكراً، وأهمية هذا القطاع في دعم التنمية، هذا إن تم استغلاله بالشكل العقلاني المطلوب ووجهت الموارد النفطية وعائداتها إلى

(*) له مؤلفات عديدة منها: الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي (١٩٩٣)؛ القانون الدستوري والمؤسسات السياسية - الجزء الأول: المفاهيم الأساسية (١٩٩٦)، والمغرب العربي: أية آفاق؟ (١٩٩٩).

الاستثمار بدلاً من الاستهلاك الذي كان وما يزال يستحوذ على معظمها بحسب رأيه.

يمكن ملامسة تجليات هذا الوعي في المسار العلمي والفكري للدكتور علي خليفة الكواري والإشكاليات التي شغلت تفكيره. فهكذا، سيتحمل مسؤوليات علمية في العديد من المنابر الفكرية في أقطار الخليج العربي، من قبيل عضو مجلس إدارة مجلس «دراسات الخليج والجزيرة العربية» في جامعة الكويت (١٩٧٨ - ١٩٨٢)؛ ومدير مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي في جامعة قطر (١٩٨٠ - ١٩٨٢)؛ ومنسق ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنقط (١٩٨٠ - ١٩٨٣)؛ وعضو مجلس الإدارة في «مجلة العلوم الاجتماعية»، الكويت (١٩٨٣ - ١٩٨٦)، وعضو الهيئة الاستشارية في «مجلة قضايا التنمية»، في دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٩٢، علاوة على عضويته في العديد من مراكز الجامعات الغربية المعروفة، مثل زميل باحث بعد الدكتوراه في جامعة هارفرد (١٩٧٨ - ١٩٨٠)؛ وزميل شرف في مركز دراسات الخليج العربي في جامعة إكستر في المملكة المتحدة عام ١٩٩٧، وعضو رئيسي مشارك في كلية سانت أنتونيس (St. Anthony's) في جامعة أكسفورد (لترات عدة)، اعتباراً من عام ١٩٧٩؛ وزميل شرف في مركز الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية في جامعة درهم في المملكة المتحدة عام ٢٠٠١، كما تحمل، موازاة لذلك، مسؤوليات في هيئات وإطارات ذات توجه قومي كمنسق في «الجماعة الأهلية لتعزيز جهود إيقاف الحرب العراقية - الإيرانية» (١٩٨٦ - ١٩٨٨)؛ ومنسق الجماعة الأهلية لتعزيز التضامن العربي (١٩٨٨ - ١٩٩٠)؛ وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي؛ وعضو الهيئة التأسيسية للمجلس العربي للطفولة في القاهرة؛ وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية؛ وعضو مجلس أمناء المؤسسة العربية للترجمة؛ وعضو مجلس إدارة صندوق العون القانوني للفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٣؛ إضافة إلى إحداثه مع الدكتور رغيد الصلح وإشرافه على «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» في أكسفورد، المملكة المتحدة، الذي بقي وفياً لانعقاده سنوياً منذ عام ١٩٩١، وأصدر جل أشغال لقاءاته.

وفي هذه الرحلة الغنية في مسار د. علي خليفة الكواري يتكامل العلم والثقافة والفكر مع الممارسة والتعاطي، ومع القضايا التي شغلت الأمة العربية منذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وما زالت ضاغطة على حاضر العرب الآن، وفي صدارتها قضايا الوحدة والتنمية، والديمقراطية، وفلسطين.

■ لنبدأ د. علي إذا سمحتم بالسؤال التالي: منذ متى بدأ اهتمامك بالشأن العام؟

الكواري: بدأ اهتمامي بالشأن العام منذ عام ١٩٥٤، وكان عمري آنذاك ١٣ عاماً تقريباً، عندما انتقلت من الصف الثالث الابتدائي للعمل في شركة نفط قطر. هناك بدأ احتكاكي بنادي عمال النفط في «دخان»، وتفتح ذهني على الحركة العمالية المطلوبة من ناحية، ومن ناحية أخرى بدأت اطلع على المجالات العربية، ومنها مجلة الأحد اللبنانية، وكتابات رياض طه،

ومجلات مصرية أخرى مثل: **المصور**، وآخر ساعة، وكان هذا في وقت صعود الثورة المصرية والحركة العربية القومية، وصولاً إلى حرب السويس عندما شاركت في التظاهرات التي جاءت من مناطق النفط إلى العاصمة الدوحة. وفي هذه الفترة انتخبت نائباً لرئيس نادي العمال في «أم سعيد» بعد أن انتقلت إليها في مطلع عام ١٩٥٦، وشاركت في النشاطات الثقافية والاجتماعية التي يقوم بها النادي.

■ ماذا عملت وأنت في هذا السن؟

الكواري: كانت شركة نفط قطر تجتذب الطلاب وغيرهم من الفتيان للعمل لديها، وفي العادة يبدأون بالتدريب في الحرف التي يتطلبها عمل الشركة. وكان من حظي ربما لأنني أجد القراءة والكتابة العربية، أن عينت متدرباً على الأعمال المكتبية في مدرسة الشركة، ثم تم تدريبي على تشغيل السينما عندما انتقلت إلى أم سعيد، وهي ميناء تصدير النفط ويقع على بعد ٣٠ كيلومتراً من الدوحة.

وفي هذه الفترة تعرفت إلى بعض طلاب المدارس الذين كانوا يحضرون لمشاهدة السينما ووجدت نفسي أميل إلى العودة إلى المدرسة.

■ هل عدت إلى المدرسة؟

الكواري: نعم، عدت إلى المدرسة في أواخر عام ١٩٥٦ بعد أن تركت الشركة، وكان ذلك عملاً غير معتاد، فالطلاب يتهربون من المدرسة إلى الشركة بسبب الرواتب المجزية. وقد تم قبولي قبل امتحان نصف السنة بأيام قليلة في الصف الخامس ابتدائي.

■ كيف وجدت أجواء الطلاب مقارنة بأجواء العمل؟

الكواري: أجواء الطلاب وطنية مثل أجواء العمال، وكانت أصداء حرب السويس هي السائدة، وأذكر أنه بعد انتهاء امتحانات نصف العام، ربما في مطلع عام ١٩٥٧، نظمت المدرسة مهرجاناً، وهنا حدث خلاف بين الطلاب وإدارة التعليم حول رفع صورة جمال عبد الناصر، فذهبت مع وفد من الطلاب، منهم الصديق خليفة خالد السويدي، لمقابلة وزير المعارف آنذاك، وهو حاكم قطر السابق، فأيد مطلبنا ورفعنا الصورة في المهرجان، فقد كان الشيخ خليفة مؤيداً للناصرية في مواجهة الإنكليز، وكان في ذلك الوقت قريباً من الحركة المطالبة العمالية والشعبية.

■ ماذا بعد في فترات تأسيس الوعي هذه؟

الكواري: نعم لقد كانت فترة غنية بالمشاعر الوطنية والقومية، حيث بدأت أصداء الثورة الجزائرية المباركة، وانشغلنا في جمع التبرعات للجزائر. وأذكر أنني خلال هذه الفترة بدأت أخطب في المساجد أحث على التبرع للجزائر، وكنت أرافق حمد عبد الله العطية في حملات التبرعات من أجل الجزائر، وجدير بالتأكيد أن حمد العطية توفي في السجن عندما كان معتقلاً بسبب حركة عام ١٩٦٤ الوطنية.

وفي هذه الفترة أيضاً كان التقارب بين جمال عبد الناصر وحزب البعث يزداد، وبشائر وحدة مصر وسوريا تبدو في الأفق، والحركة العمالية والشعبية في قطر نشطة تحت مظلة المطالب العمالية تجاه شركة نفط قطر، ومظلة نصرة القضايا العربية. وكانت المطالب الوطنية تأخذ شكل مواجهة مع الحاكم وامتيازات الأسرة الحاكمة، ورواتب أفرادها الضخمة إلى جانب الوجود الإنكليزي في الحكومة، ومطالب العمال لدى شركة نفط قطر بخاصة، وكان بعض شباب الأسرة الحاكمة يشارك الشعب في بعض هذه التوجهات الوطنية.

■ وماذا عن الدراسة؟

الكواري: الدراسة بالنسبة اليّ كانت تحتاج إلى قفزات بسبب السن، فبعد أن أنهيت الصف الخامس عام ١٩٥٧، قررت إدارة المدرسة منحي فرصة تقديم امتحان الصف السادس في نهاية الصيف، فإن نجحت في الامتحان أنتقل إلى الصف الأول الإعدادي وقد نجحت. وفي الصف الأول الإعدادي، قضيت العام الكامل الوحيد في مدارس قطر، وقد كان عاماً غنياً بالصدقات والتحركات الطلابية. استمر أغلبها حتى اليوم. ثم انتقلت إلى مصر، وهناك كان من حسن حظي أن أقبل في الصف الثالث الإعدادي من دون المرور على الثاني. وحصلت على الإعدادية من مصر عام ١٩٥٩، فعدت إلى قطر وعملت بعض الوقت في البنك العربي، ثم وزارة التربية والتعليم، وأكملت دراستي في المدارس الليلية حيث حصلت على الثانوية العامة عام ١٩٦٢. ومن الطرائف أن بعض الطلاب الذين اختصرت المسافة بيني وبينهم ظنوا أنني على علاقة بالإخوان المسلمين لأن الإخوان في بداية التحاقني بالمدرسة كانوا هم القائمون على إدارة التعليم.

■ هل كانت لك علاقة بالإخوان؟

الكواري: كانت علاقتي طيبة وساعدني بعض المدرّسين، وبخاصة الشباب منهم، وأذكر بالخير الأستاذة علي شحادة ومحمد مرسي وعبد الحليم محمد أحمد، وأستاذ شاب اسمه نبيل. وكذلك كانت علاقتي طيبة مع بقية المدرّسين العرب من مختلف التيارات. وفي هذه الفترة جاء مدرّسون بعثيون من سوريا إلى المدرسة الثانوية، وكان مدير المدرسة هو الأستاذ أحمد الخطيب الذي أصبح عضواً في مجلس الرئاسة في سوريا في منتصف الستينيات، وقد كانت علاقاتي طيبة معه ومع الأستاذ محمود الأيوبي الذي تولى أيضاً رئاسة الوزارة في سوريا.

وإذا كان لي أن أصنف نفسي خلال تلك الفترة المبكرة، فأنا متدين وقريب على المستوى الشخصي من بعض المدرّسين من الإخوان؛ ومعجب بعبد الناصر وتوجهاته الثورية والعربية؛ وعلى علاقة احترام متبادل مع الأستاذة والطلاب البعثيين في قطر. تستطيع أن تقول إنه لم تكن لي ميول أيديولوجية لأي من تلك التيارات، فقد كنت أرى أن الحزب هو وسيلة للعمل الوطني الجماعي.

■ ماذا عن الاهتمامات العامة خلال هذه الفترة؟

الكواري: اهتماماتي العامة خلال هذه الفترة بعد أن عدت من مصر عام ١٩٥٩ هي استمرار للفترة السابقة: تحرر وطني، وعدالة اجتماعية، وتطلع إلى وحدة عربية؛ واهتمام

متزايد بمخاطر الوجود الإنكليزي والهجرة الإيرانية الكثيفة إلى دول الخليج العربي بتشجيع من الإنكليز في ذلك الوقت. أما من الناحية العملية، فقد تركز اهتمامي حول إنشاء نادي الطليعة منذ أن كنت في القاهرة وبعد أن عدت، إلى أن قمنا بتأسيس النادي أوائل عام ١٩٦٠. وهو نادي ثقافي أصدر مجلة «حائط» وأحدث مسرحاً وقدم ندوات ثقافية ومسابقات شعرية. وقد استقطب النادي معظم الشباب القطري من غير أصحاب الاهتمام الطاغوي بكرة القدم، والذي كان هو الاتجاه السائد في ذلك الوقت بين الشباب.

■ هل كان نادي الطليعة نادياً ثقافياً؟

الكواري: نعم، كان النادي الثقافي الوحيد المستقل عن الحكومة في تاريخ قطر، وربما جاءت قبله المكتبة الإسلامية التي أسسها بعض الشباب القطري، منهم عبد الله حسين نعمة، وجاسم جمال وعبد الله المطاوعة، في مطلع الخمسينيات، ربما عام ١٩٥٣، وأغلقتها الحكومة. وجاءت بعده أندية أخرى ذات صفة اجتماعية، مثل نادي الجزيرة، ونادي الجسرة الراهن. ومع الأسف لم يستمر نادي الطليعة أكثر من عام حتى داهمته الشرطة بالدبابات والمسلحين، واعتقلت من فيه بعد حوالي سنة من إنشائه وبروز نشاطاته واستقطابها أهل قطر والعرب عموماً.

■ ماذا كانت هوية النادي ونشاطاته حتى يثير الحكومة؟

الكواري: هوية النادي وطنية قومية عامة، فيه بعض ذوي التوجهات البعثية، وربما أخذ اسمه منهم، أما نشاطاته فقد كانت تستقطب كل الوطنيين، ويحضرها مئات من القطريين. ومن الإشاعات التي أطلقت على النادي أن فيه أصنام، في إشارة إلى تمثال جمال عبد الناصر، والذي أهدها أحمد عبد الله منصور إلى النادي، وأنه متهم بتطوير متفجرات لأن مجلة النادي نشرت تجربة علمية لمحمد يوسف العالي (طالب إعدادي آنذاك) صمم قطعة صفيح ملوثة بالبارود العادي انطلقت مسافة عشرة أمتار ونشرت مجلة النادي صورة لها.

■ هل اعتقلت مع من اعتقل؟

الكواري: نعم، اعتقلت بعد يومين من مدهامة النادي بصفتي رئيساً للنادي، واستمر سجننا لمدة ثلاثة أسابيع أضربنا على أثرها عن الطعام، وتدخل آباء وأقرباء المعتقلين وبعض الشخصيات العامة الذين لا يوجد بين المعتقلين أحد من ذويهم، منهم عبد العزيز الغانم، وخالد ابن علي الخلفي.

■ ماذا بعد تلك الفترة المؤسسة للوعي؟

الكواري: رفضت الحكومة إعادة افتتاح النادي وصادرت ممتلكاته وأهمها المكتبة، واستمرت علاقات أعضائه كما بدأت، تأخذ أشكالاً مختلفة من العمل الوطني بحسب الأحداث. شاركوا في جمع تبرعات للجزائر ومناصرتها، وتأييد الوحدة والوقوف ضد الانفصال في سوريا، والاستمرار في تأييد الحركة العمالية والتفاعل أكثر مع الحركة الشعبية، واستمرت معارضتهم الوجود البريطاني والهجرة الإيرانية. وأخيراً، التقينا في القاهرة عندما ذهبنا

للدراصة في الجامعة، واتخذنا مواقف طلابية انطلقت من القاهرة ووصلت إلى زملائنا في بريطانيا عندما اعتقلت الحكومة في عام ١٩٦٣ عدة شخصيات بسبب تقديم مطالب وطنية، بعضها يطالب بإلغاء امتيازات ورواتب الأسرة الحاكمة، وبعضها الآخر يطالب بمثل الخدمات والامتيازات التي حصل عليها شعب الكويت من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. هذا إضافة إلى تأييد الوحدة الثلاثية التي أعلنت بين مصر وسوريا والعراق. وقد بدأت تلك الحركة الشعبية والعمالية بعد أن أطلق أحد أفراد الأسرة الحاكمة الرصاص على المتظاهرين المؤيدين للوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣.

■ ما هو دور مجموعة الطلبة، ماذا عملت، هل يمكن تقريبنا من صورة ما حدث؟

الكواري: مجموعة نادي الطلبة دعت الطلاب في القاهرة إلى اجتماع، وكذلك فعل زملائنا في بريطانيا، وأصدرنا بياناً نشرناه في الصحف العربية مع قائمة مطالب المعتقلين في قطر. وهنا بدأت غضبة الحكومة علينا، والتي ما زالت قائمة على الرغم من تعاقب ثلاثة حكام على قطر، ففصلت خمسة من طلاب القاهرة من البعثة الدراسية، وسعت لدى بعض الأوساط في مصر من أجل إبعادهم. وقد تم ذلك عام ١٩٦٤. وهنا بدأت مشاكلنا المستمرة مع كل سلطة في قطر، حيث يتغير الحكام ويستمر ملف كل منا هو المرجع، يضاف إليه ولا يحذف منه. واستمر الفصل من البعثة والمنع من التوظيف في قطر بالنسبة إلي من عام ١٩٦٣ حتى عام ١٩٧٢، وبالنسبة إلى زملائي الآخرين لمدد مختلفة.

■ هل يفهم من ذلك أن السلطة شرعت في تكوين ملف سياسي عنك؟

الكواري: نعم، إنه ملف ما زال في حوزة الأمن يبدأ به كل مسؤول أمني في التعرف عليّ والتعامل على أساس ذلك معي.

■ وماذا عن الجامعة والتخصص، لماذا اخترت الاقتصاد ثم انتقلت إلى إدارة الأعمال؟

الكواري: اخترت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة لأنها كانت أفضل الكليات العربية في ذلك الوقت. ثم اخترت علم الاقتصاد لما فيه من تحليل عميق. وقد تأثرت كثيراً بالدكتور رفعت المحجوب الذي قام بتدريسنا مبادئ الاقتصاد السياسي، ففتح أمامي آفاقاً للتفكير والتحليل. ولكن مع الأسف بعد نجاحي في السنة الثانية وحصولي على تقدير، لم يسمح لي بالعودة إلى مصر بعد الإجازة، وكانت البعثة الدراسية مقطوعة، فعدت إلى قطر وعملت في شركة تنقيب عن النفط في الصحراء، إلى أن حصلت على قبول في كلية التجارة في دمشق وعلى منحة دراسية (١٥٠ ليرة شهرياً) من الحكومة السورية، فالتحقت بالسنة الثالثة وأنهيت دراستي عام ١٩٦٦.

■ كيف كانت الأجواء العربية في ذلك الوقت؟

الكواري: كانت الأجواء العربية مليئة بالغيوم والشقاق على أشده بين الناصرية والبعث، وداخل البعث الكثير من المناورات والإقصاءات بلغت ذروتها عام ١٩٦٦. وقد شهدت

الانشقاق الرسمي داخل حزب البعث، ذلك الشقاق الذي لم تزده الأيام إلا مزيداً من التفاقم بين البعثيين وانقساماتهم المستمرة التي أدت إلى أن يترك أغلبهم العمل الحزبي. وقد كانت تداعيات أيلول الأسود في الأردن خاتمة مرحلة عشتها قريباً من البعث فكرياً، انصرفت بعدها إلى الدراسات العليا وذهبت إلى بريطانيا عام ١٩٧١ حيث حصلت على الدكتوراه عام ١٩٧٤.

■ **لكن قبل ذلك كيف كانت الفترة الممتدة من عام ١٩٦٦ إلى عام ١٩٧٠ بالنسبة إلى**

مساركم؟

الكواري: عدت إلى قطر بعد التخرج وكنت واحداً من ثلاثة خريجين قطريين هم أول من تخرج في الجامعات العربية، وقد توظف الاثنان مدراء في الحكومة واستمر المنع من العمل ضدي قائماً. وبعد أشهر من الانتظار بدأت عملاً خاصاً أطلقت عليه «برادات الأمل»، وتحولت برادات الأمل إلى نقطة التقاء وموقع تعاطف، أدت إلى نجاح المشروع التجاري إلى درجة خفت فيها على نفسي من أن أتحوّل إلى تاجر في اهتماماته وعلاقاته، ولذلك كان عليّ أن أختار، فقررت أن استمر في العمل التجاري حتى يعود أخي يوسف من الدراسة، وبعد أن تخرج يوسف بعث البرادات وما رافقها من أعمال تجارية ناجحة، وتوجهت إلى الدراسة العليا في بريطانيا على حسابي الخاص، لأنني كنت على القائمة السوداء لوزارة المعارف.

■ **هل كان هناك نشاط وطني، أو حركة وطنية في قطر في نهاية الستينيات؟**

الكواري: كانت هناك نشاطات وطنية متفرقة، وهي امتداد لما كان في مطلع الستينيات. وكانت النكسات العربية، مثل هزيمة عام ١٩٦٧، ووفاة جمال عبد الناصر، وصراع الثورة الفلسطينية مع الحكومة الأردنية، تجمع الوطنيين، إذ تنشط مجموعة من الوطنيين في كل أزمة لجمع التبرعات وتتعاطف مع المواقف العربية العامة، وربما تتظاهر أحياناً، من دون أن تكون هناك حركة وطنية شعبية أو عمالية تجمع الوطنيين من مختلف الاتجاهات، كما كان الحال قبل عام ١٩٦٤.

■ **لماذا اخترت دراسة نمط عائدات النفط في إمارات الخليج العربي؟**

الكواري: ربما لأنني حرمت منها من دون وجه حق.

■ **هل تمزح؟**

الكواري: هو مزح يحمل بعض الجد. فقد كنت معارضاً لمخصصات الحكام والأسرة الحاكمة من عائدات النفط وما زلت، ومراقباً لسوء استخدام عائدات النفط عموماً ومهتماً بالتنمية. وأذكر أن أول بحث قمت به في جامعة القاهرة عام ١٩٦٣، كان عن أسعار النفط، وقد استفدت فيه من كتابات عبد الله الطريقي وأدبيات مؤتمر البترول العربي. النفط كان محط اهتمامي، وسوء توزيع عائداته وتبذيرها كانا من الأسباب التي دفعته إلى العمل العام، وعندما ذهبت إلى بريطانيا وتنسبت الحرية الأكاديمية قررت أن أبين كيف أسيء استخدام النفط ولم يتم توجيه عائداته إلى الاستثمار، وإنما وجه معظمها للاستهلاك والتوزيع غير

العادل. وقد تبين من الدراسة أن الأسر الحاكمة حصلت في معظم إمارات الخليج العربي، باستثناء الكويت بعد عام ١٩٦٢، على نسبة تراوحت بين ربع ونصف إجمالي عائدات النفط، وصرف الباقي بشكل أضرّ بالقدرات الإنتاجية للبلدان والأفراد. وفي أثناء تحضيري للدكتوراه أعوام ١٩٧١ - ١٩٧٤، كان النفط وعائداته واستخدامها أو تدوير فوائدها محط اهتمام العالم كله، وكانت فرصة لي أن أعي ضرورة تغير نمط تخصيص عائدات النفط بشكل جذري يخدم التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المدى البعيد.

■ لعل فترة الدراسة هذه ساهمت في تعميق وعيكم بإمكانيات قطاع النفط ومركزيته في التنمية وفي العلاقات الاقتصادية الدولية؟

الكواري: بكل تأكيد، وإن كانت اهتماماتي بالنفط ونقدي للطريقة التي تعاملت بها الدول المصدرة للنفط، هو الذي قادني إلى دراسة نمط تخصيص عائداته. والدعوة إلى استخدام النفط للاستثمار بدلاً من تبذيره في الاستهلاك، هي التي شغلتنني وقادتنني إلى الاهتمام بعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية، كما يحمل عنوان ورقة أعتز بها نشرت في مجلة المستقبل العربي عام ١٩٨٣^(١). واهتمامي بدراسة نمط تخصيص عائدات النفط لم يقف عند إمارات الخليج العربي، وإنما امتد إلى العراق الذي نشرت دراسة حوله عام ١٩٧٦ في مجلة دراسات الخليج في الكويت^(٢)، بعد أن تعذر نشرها مع الأسف في مجلة النفط والتنمية في العراق. وقد اعتذر لي عن ذلك بالأم الصديق د. عبد الرحمن منيف رئيس تحرير المجلة قبل أن يستقيل ويغادر العراق إلى فرنسا.

■ هل يمكن القول إن اطلاعكم من موقع المسؤولية على التفاعلات المصاحبة لرهانات الفاعلين الاقتصاديين الدوليين حيال قطاع حساس واستراتيجي مثل النفط وما يرتبط به، ساهم في تشكيل وعيكم وتوجيه تفكيركم نحو التنمية في بلدكم والخليج العربي أساساً والعالم العربي بوجه عام؟

الكواري: ربما كان إدراكي بوجود سياسات النفط خارج سلطة الدولة المنتجة، ورؤيتي قلة الاستفادة من الموارد النفطية، وعدم توظيف عائداتها من أجل التنمية، هو الذي قادني إلى دراسة النفط والقيام بفحص نمط تخصيص عائداته، وانعكاس ذلك على فرص التنمية في كل من البحرين والكويت وقطر وأبو ظبي.

■ هل كان ذلك موضوع رسالتك للدكتوراه في جامعة دورهام؟

الكواري: نعم، هذا هو موضوع الرسالة، وهو ما تفرغت لدراسته. لقد كان اختياري

(١) انظر: علي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية»، المستقبل العربي، السنة ٥، العدد ٤٩ (آذار/مارس ١٩٨٣)، ص ٤ - ٢٧.

(٢) انظر: علي خليفة الكواري، «أوجه استخدام عائدات النفط في العراق: ١٩٤٤ - ١٩٧١م»، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد ٦ (نيسان/أبريل ١٩٧٦).

الموضوع - وتستطيع أن تقول إنه قد جاء مع سبق الإصرار والترصد - نتيجة توجه يسعى إلى كشف سوء استخدام النفط وهدر العائد واستيلاء الأسر الحاكمة من دون وجه حق على نصيب وافر منها، في شكل رواتب من دون عمل، ومخصصات من المال العام، وخدمات من دوائر الدولة (ما زالت مستمرة)، وقد وجدت أن أكثر من ثلاثة أرباع مجموع عائدات النفط منذ بدء التصدير حتى عام ١٩٧٠ وجه إلى الصرف على النفقات التحويلية، والنفقات الجارية، وأن أقل من الربع تم صرفه على مشروعات البنية التحتية وتكوين احتياطي استثماري.

■ ماذا تقصد بالنفقات التحويلية والنفقات الجارية؟

الكواري: النفقات التحويلية هي في الحقيقة مخصصات الحكام والأسرة الحاكمة، وقد تراوحت مخصصات الأسر الحاكمة بين ربع ونصف إجمالي عائدات النفط في الفترة المدروسة. ومع الأسف ما زالت النسبة عالية حتى اليوم، وفي ما عدا الكويت لا يوجد فصل بين المال العام والأموال الخاصة للحكام، أما النفقات الجارية فالمقصود بها النفقات المتكررة للحكومات على الرواتب والخدمات.

■ هل نشرت الرسالة؟

الكواري: نعم نشرت باللغة الإنكليزية من قبل جامعة دورهام في إنكلترا، وصدرت طبعة ثانية في أمريكا ولم تترجم مع الأسف، كما لم تنشر باللغة العربية لأنها محظورة في دول المنطقة.

■ صدر لكم عام ١٩٨١ ضمن سلسلة «عالم المعرفة» الكويتية كتاب موسوم «دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط»^(٣). هل يمكن اعتباره محصلة نقدية لسنوات من الخبرة في قطاع النفط؟

الكواري: نعم، كان الكتاب محصلة نقدية لأداء القطاع العام في دول الخليج العربية، وقد تفرغت لإعداد الدراسة عندما تركت قطاع النفط وأخذت أتفرغ لدراستي لمدة عامين قضيتها في جامعة هارفرد، وكنت على علاقة بجامعة أكسفورد. لقد تركت قطاع النفط أواخر عام ١٩٧٨، عندما توصلت إلى اقتناع بأن المسؤولين لا يرغبون في سياسات نفطية وطنية، وربما لا يتحملونها، ولا هم قادرون على إيقاف الفساد الداخلي في قطاع النفط في قطر حيث كنت أعمل. وكلما كنت أتحادث مع المسؤولين الكبار كانوا يقولون لي إن الوقت لم يحن بعد، فقلت لهم سأخذ إجازة تفرغ إلى أن ترون الوقت مناسباً لإصلاح وتوجيه الموارد النفطية وجهة تخدم التنمية.

(٣) انظر: علي خليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة: ٤٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨١)، وقد صدرت الطبعة الثانية منه عام ١٩٨٣ عن مركز دراسات الوحدة العربية.

■ ماذا حدث، هل عدت إلى قطاع النفط؟

الكواري: لا، لم أعد لأن شيئاً لم يتم إصلاحه، ولم تكن هناك رغبة حقيقية في عودتي.

■ ما هي الرسالة التي حملها الكتاب، وباسم من جاءت، وإلى من هي موجهة فعلاً؟

الكواري: تحمل رسالة الكتاب تحذيراً ولفت نظر إلى أن المشروعات العامة التي استثمرت فيها كل عائدات النفط في السبعينيات تواجه مخاطر سوء الإدارة والتدخلات السياسية، وهي عاجزة عن أن تكون وعاء لحفظ نصيب الأجيال القادمة من الثروة النفطية التي يجري استنزائها وتصديرها إلى الخارج. كما إنها غير قادرة بحكم التدخلات السياسية على أداء دور تنموي. وبالمناسبة، تشمل المشروعات العامة في دول الخليج صناديق وأجهزة ومجالس استثمارات الاحتياطي العامة للدولة، وتتضمن شركات النفط التي استردت ملكيتها من الشركات الأجنبية، وكذلك الشركات الصناعية الكبرى، مثل سابك في العربية السعودية، إلى جانب العديد من الشركات التي تملكها الدول أو تملك نصيباً كبيراً فيها، ومنها شركات الطيران وبنوك وغيرها من المشروعات العامة الاقتصادية، هذا إضافة إلى المشروعات العربية المشتركة. أما إلى من وجهت الرسالة التي حملها الكتاب، فإنها كانت موجهة إلى الحكومات والمواطنين عامة، وكل من بيده سلطة اتخاذ قرار أو قدرة على ترشيد القرارات والخيارات العامة. وقد كان الموجهون لهذه الرسالة مدراء وأعضاء وبعض رؤساء مجلس إدارات تلك المشروعات العامة في الكويت والعربية السعودية والبحرين وقطر والإمارات، ولست أنا الوحيد الذي وجهتها.

■ كيف كان ذلك؟

الكواري: لتوضيح ذلك، اسمح لي أن أعود إلى بداية التفكير في دراسة كفاءات إدارة المشروعات العامة في دول المنطقة من منظور دورها في التنمية الاقتصادية. عندما طلبت التفرغ الدراسي كان ذلك بسبب ما لمست من سوء إدارة وانعدام رؤية أو تحديد دور تنموي للمؤسسة العامة القطرية للبترول، وهي التي استلمت قطاع النفط والشركات المنتجة، وكذلك حولت إليها ملكية شركات البتروكيماويات، والمشروعات الصناعية الكبرى. من خلال معرفتي بما يدور في قطر وفي بقية دول الخليج العربي الأخرى في قطاع النفط، وفي بقية المشروعات العامة الأخرى، كان همّ المشروعات العامة ضاعطاً على فكري وغالباً على اهتماماتي، ففكرت في القيام بدراسة كفاءات أداء هذا القطاع، ووجدت أن الدراسة المكتبية غير مفيدة وحدها، لذلك قررت أن أشارك زملائي أبناء المنطقة المسؤولين عن إدارة المشروعات العامة والمقيدين بتوجهات وتدخلات سياسية تمنعهم من أداء أدوارهم. وقد تم التعاون مع عدد من الوزراء ورؤساء وأعضاء مجالس إدارة المشروعات العامة ومدراءها في الدراسة ومناقشتها، وتقديم ما ينتج منها إلى المسؤولين وكل المعنيين بالشأن العام. لذلك بدأت الدراسة بإجراء حوالى مئة مقابلة مع مدراء وأعضاء ورؤساء مجالس إدارات المشروعات العامة، وأشر كنا بعض وزراء المالية والصناعة، مثل محمد بالخيّل، وغازي القصيبي في المملكة، ويوسف الشيراوي في البحرين، وعبد الرحمن العتيقي في الكويت، وأحمد خليفة السويدي وسعيد غباش في الإمارات.

بعد إجراء المقابلات وتحليلها في ضوء أدبيات إدارة المشروعات العامة في العالم والشكوى من سوء إدارتها وتردّي كفاءات الإدارة فيها، قمت بإعداد محاور للنقاش، ووجهت دعوة إلى ندوة حول «كفاءات أداء المشروعات العامة في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط»، عقدت في أبو ظبي أواخر عام ١٩٧٩ تحت رعاية الصديق أحمد خليفة السويدي، ومثله فيها الصديق سعيد غباش، وزير التخطيط، وحضرها حوالي ٤٠ من مدراء وأعضاء مجالس إدارات المشروعات العامة والقائمين على رقابتها من وكلاء وزارات وموظفين عامين ومن النواب والشخصيات العربية العامة في دول المنطقة. بعد هذه الندوة، رأى المجتمعون أنهم لا بد من أن يستمروا في اللقاء، وأن يشكلوا «منتدى التنمية» لطرح كل القضايا ذات العلاقة بالتنمية للحوار، في ما بين أبناء المنطقة، فتشكل منذ ذلك الوقت منتدى التنمية لدول الخليج العربية، وأصبحت أول منسق لنشاطاته، وتعاقد على المنتدى خمسة منسقين عامين، وأصبح مؤسسة دراسات وحوار، وفي عام ٢٠٠٤ احتفل المنتدى بمرور ٢٥ عاماً، وأصدر في هذه المناسبة مشروعاً للإصلاح الجذري في ضوء دراسات المنتدى وحواراته وتوصياته خلال ٢٥ عاماً. وقد نشرت دار قرطاس في الكويت هذا المشروع في كتاب قمت بتحريره. وما زال منتدى التنمية مستمراً في الوجود يعقد حواراته كل عام.

■ **تلت الكتاب المشار إليه أعلاه أعمال أخرى من قبيل «نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر»، و«نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة»، و«هموم النفط وقضايا التنمية»، و«تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون)»^(٤).. هل يمكن اعتبار هذه الأعمال استمراراً لما سبق؟ وهل يشكل البحث عن تصورات جديدة للتنمية، يؤدي النفط في إطارها دوراً مفصلياً، الهاجس الذي كان لديكم خلال هذه الفترة، وهل هناك خيط ناظم بين كل هذه العناوين، وإن تباعد ظهورها نسبياً في الزمن؟**

الكواري: نعم، شكلت قضية التنمية بشكل عام، وإدارتها بشكل خاص، محور اهتمامي في عقد الثمانينيات، وما زالت، وإن أصبحت دراسات الديمقراطية، أو بالأصح تفكيك الاستبداد، تستحوذ على جهدي، فقد كنت مهتماً بإدارة التنمية والكتابة حولها وتدريسها في جامعة قطر، وكذلك إجراء الحوارات في منتدى التنمية وفي مشروع دراسات التنمية في أقطار

(٤) انظر: علي خليفة الكواري: نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٣)؛ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)؛ هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي: مجموعة بحوث ومحاضرات ودراسات (الكويت: شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، ١٩٨٥)، وتنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية؟ (محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في بلدان مجلس التعاون) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦).

الخليج العربي الذي قمت بتأسيسه في جامعة قطر وكنت مديره إلى أن أخرجت من الجامعة عام ١٩٨٢ من دون وجه حق بسبب اجتذاب محاضرات المشروع للشباب القطري. ومع دراستي التنمية والاهتمام بإدارتها، وجدت أن المفقود هو «إرادة التنمية»، وليس إدارتها فقط. ومن هنا تزايد اهتمامي بالمشاركة السياسية وما يحول دونها من استبداد بالرأي والقرار في الشؤون العامة. وقد استمر اهتمامي بالديمقراطية من دون أن يتوانى أو يتراجع اهتمامي بالتنمية التي كان آخر ما كتبت فيها هو رثاء، بعد أن وجدت من خلال فحص حالة بلدي قطر والتغيرات المصاحبة للنفط خلال خمسين عاماً، أن ما يسمى بـ «التنمية» عندنا ليس له من التنمية بمعناها الإيجابي نصيب، وإنما هو في حقيقة الأمر - لأسباب كثيرة من أهمها الخلل السكاني وأبعاده الخطرة، وتزايد الوجود الأجنبي وتآكل الإرادة الوطنية - «تنمية للضياع»: ضياع المواطن والوطن والمستقبل.

■ «تنمية الضياع» هو فعلاً عنوان كتاب لك؟

الكواري: نعم، إنه عنوان كتاب صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٦، اهتم بتتبع التغيرات المصاحبة للنفط التي أضاعت فرص التنمية في المنطقة، بل أدت إلى مسارات خطيرة تنذر بضياع الوطن، بعد أن شوّهت المجتمعات وباتت على وشك النكوص.

■ ماذا عن الكتب الأخرى التي أشرت إليها في السؤال؟

الكواري: الكتب السابقة وما صاحبها من اهتمام عبر عقدين من الزمن هي الخلفية التي أوصلتني إلى وصف مسار التنمية الراهنة في دول مجلس التعاون بـ «تنمية الضياع»، إذا لم يوقف ويتغير اتجاه مسارها الخطر الراهن.

■ عطفًا على ما سلف، ما هو تشخيصكم لأعطاب التنمية في دول الخليج أساساً، والتجارب العربية بوجه عام؟ هل تعتقدون بوجود حلقة مفقودة مفسرة لحصول هذه الأعطاب على الرغم من الوفرة المالية المستخلصة من عائدات النفط ومشتقاته؟ وهل تشكل الديمقراطية، بما هي مشاركة واسعة، وإرادية، ونزيهة، ومستقلة، في صياغة القرارات والاستراتيجيات الكبرى، أحد الوجوه المعبرة عن هذه الحلقة المفقودة؟

الكواري: أوجه الخلل في مسار التنمية في منطقة الخليج تعود إلى فهم خاطئ لمفهوم التنمية والنمو الاقتصادي، واعتبار ما هو متوافر من دخل محلي إجمالي ومتوسط لدخل الفرد مؤشراً كافياً على التنمية الاقتصادية، وقد تم، نتيجة ذلك، تجاهل الارتباط العضوي بين النمو والتنمية الاقتصادية بإنتاجية المجتمع، وهو أمر ليس متوفراً، فليست إنتاجية المجتمع في دول المنطقة، وإنما استنزاب الثروة وتصديرها في شكلها الخام إلى الخارج هو السبب في ما ينسب إلى متوسط دخل الفرد من نمو مضطرب. لذلك، فإن ما هو ظاهر من ارتفاع مستوى الدخل وتحسن ظروف المعيشة، مرهون بأسبابه التي تتمثل في استنزاب الثروة النفطية وارتفاع أسعارها، الأمر الذي يؤدي إلى توليد ريع اقتصادي مؤقت لوجود الموارد النفطية الاقتصادية وارتفاع سعر النفط، وهذه أمور ليست دائمة. ومما زاد الطين بلة أن إيرادات

النفط وصلت إلى الحكام، فاستخدموها في إخضاع التركيبة السكانية، بحيث أصبح المواطنون قلة في سوق العمل ودورهم هامشياً في النشاطات، وليس لهم وزن أو تأثير في القرار. وقد جاء هذان العاملان: الربيع النفطي الذي صبَّ في خزانة الحكام ورموا بالفتات منه للمواطنين من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، اعتمدت النشاطات على عمالة وافدة ليست لها حقوق تجاه الحاكم الذي يغير أفرادها كيفما يشاء. وقد أكمل الحكام هذين العاملين بعامل الوجود والحماية الأجنبية التي أطلقت أيديهم؛ إنه التحليل الذي كان يقول به أبناء المنطقة منذ زمن، واستخلصه بشكل مركز الزميل د. محمد غباش في ورقته المهمة المقدمة إلى منتدى التنمية بعنوان: «سلطة أكثر من مطلقة - مجتمع أقل من عاجز»، وقد نشرت الورقة في **المستقبل العربي** وفي الكتاب الذي قمت بتحريره لمنتدى التنمية عام ٢٠٠٤^(٥).

■ **هل نفهم من ذلك أن التنمية في بعدها الاقتصادي لا تنجز المقاصد والأهداف المرجوة منها، إذا لم تصاحب بشروط سياسية واجتماعية تجعل العيش المشترك المبني على قيم المشاركة والتكافؤ والعدالة الاجتماعية ممكناً ومعترفاً به؟ وهل تشاطرون الرأي القائل إن عمق التأخر الحاصل في البلدان العربية يكمن في الاختلال الناجم عن سوء توزيع السلطة والثروة؟**

الكواري: الأمر المؤسف أن دول الخليج العربية ليس فيها عملية نمو أو تنمية اقتصادية بالمفهوم الاقتصادي العلمي، وما هو موجود في هذه الدولة المعتمدة بشكل مطلق على تصدير النفط الخام لا يعتبر من الناحية العلمية تنمية أو نمواً اقتصادياً، فذلك يتطلب أن يصاحب ارتفاع معدل دخل الفرد تغيرات هيكلية في البنية الأساسية الإنتاجية وارتفاع في إنتاجية الفرد. كما يتطلب أن يكون ارتفاع مستوى دخل الفرد ارتفاعاً سنوياً مستمراً من دون انقطاع لمدة تزيد على عقدين أو أكثر من الزمن. وهذا ليس موجوداً في حالة دول الخليج العربية، وكل ما هناك هو تغيرات غير منتظمة متأثرة بشكل كامل بصادات وأسعار النفط الخام فقط لا غير. والدخل المتاح هو نتيجة استنزاف لثروة ناضبة، وليس نمواً في القدرات والطاقات المجتمعية وتزايداً في إنتاجية الفرد. هذا موضوع تناولته وتناوله غيري من الاقتصاديين العرب، وهناك اتفاق أن ما هو موجود في الدول المصدرة للنفط ليس تنمية أو حتى نمواً اقتصادياً. أما ما تفضلت بالإشارة إليه عن سوء توزيع السلطة والثروة، فهو أيضاً مسألة ضرورية لقيام تنمية شاملة ذات وجه إنساني. والمنطقة تفتقر إلى البعدين الاجتماعي والسياسي إلى جانب البعد الاقتصادي للتنمية. بل إنني أصف، كما سبق أن أشرت، التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة للنفط بتنمية «الضياغ»، إضافة إلى هدرها فرص التنمية بالنسبة إلى الجزيرة العربية، بل إلى الدول العربية كلها.

(٥) انظر: محمد عبيد غباش، «الدولة الخليجية: سلطة أكثر من مطلقة - مجتمع أقل من عاجز»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٨، العدد ٣١٥ (أيار/مايو ٢٠٠٥). وهي في الأصل ورقة قدمت إلى اللقاء السنوي الخامس والعشرين لمنتدى التنمية الذي عقد في البحرين من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ تحت عنوان «إصلاح جذري: رؤية من الداخل».

■ من خلال قراءة سيرتكم الذاتية، يبرز اهتمامكم منذ بداية الثمانينيات بمسألة الديمقراطية، والحال أن الفكر العربي حصل له الاهتمام نفسه منذ هذا التاريخ. وقد تجسد ذلك لديكم بسلسلة من الدراسات والأبحاث، وبانخراطكم إلى جانب ذلك، في العديد من الإطارات ذات الصلة بهذا الموضوع. كيف يفهم د. علي خليفة الكواري العلاقة بين التنمية المعاقدة والديمقراطية الغائبة في المجال السياسي العربي؟

الكواري: قبل عقد الثمانينيات كان تركيزي على إدارة التنمية، كما سبقت الإشارة. ربما كان ذلك بسبب عملي في إدارة النفط وما يتعلق بها من مشروعات. ومنذ مطلع الثمانينيات انتقل اهتمامي إلى «إرادة» التنمية إلى جانب «إدارة» التنمية، وهنا زادت قراءتي في أدبيات الديمقراطية، وانتقل اهتمامي من مجرد المطالبة بالمشاركة السياسية إلى المطالبة بنظام حكم ديمقراطي، باعتبار ذلك النظام هو المنهج الوحيد لتحقيق مشاركة سياسية فاعلة، وليس هناك مكان لمشاركة سياسية فاعلة قبل أن تزول سيادة الفرد أو القلة على الناس، وتصبح المواطنة مصدر الحقوق ومناطق الواجبات. ولعل خير معبر عن هذه النقطة المقالة التي نشرت لي في مجلة المستقبل العربي بعنوان: «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية»^(٦) والتي كتبتها في صيف عام ١٩٨٢ تحت ضغط ووعي بما يحصل في بيروت من عدوان صهيوني من دون ردة فعل رسمية عربية على ما تتعرض له عاصمة عربية استبيحت. وها هي تستباح من العدو نفسه مرة أخرى في صيف ٢٠٠٦، بسبب استبداد الحكام العرب وإعاقتهم طاقات الشعوب العربية في مواجهة العدو.

■ أطلقتم مع د. رغيد كاظم الصلح منذ الثمانينيات مبادرة مهمة أسميتموها «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» (١٩٩١)، التي اتخذت أكسفورد مقراً لها، وقد عقدتم سلسلة من اللقاءات الفكرية خلقت حوارات حول قضايا مركزية ذات صلة بالديمقراطية، من قبيل «الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة»؛ و«المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية»؛ و«الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية» و«الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة»، وقد صدرت جلها ضمن منشورات مركز دراسات الوحدة العربية^(٧). نود معرفة مسوغات إحداث هذا المشروع الذي تجاوز عمره خمسة عشر عاماً، ولماذا مدينة أكسفورد وليس عاصمة من العواصم العربية؟

الكواري: مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية مر عليه الآن ستة عشر عاماً

(٦) الكواري، «نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية».

(٧) شارك علي خليفة الكواري في تحرير مجموعة من ندوات مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، منها: الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)؛ المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)؛ الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، والاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

مستمرّاً من دون انقطاع، وهو يعقد لقاءً سنوياً في أكسفورد، ويقوم بعدد من الدراسات التطبيقية حول مستقبل الديمقراطية في عدد من الدول العربية، وفي هذا العام (٢٠٠٦) تم عقد ندوتين لمناقشة الرؤية المستقبلية التي توصلت إليها كل من دراسة مستقبل الديمقراطية في مصر، وقد عقدت في الإسماعيلية وحضرها مختلف ممثلي الطيف السياسي في مصر، والأخرى حول مستقبل الديمقراطية في الكويت، وعقدت في مدينة الكويت وحظيت بحضور متميز من ممثلي التيارات الوطنية والتيارات الإسلامية بكامل أطيافهما ربما لأول مرة منذ زمن بعيد.

إضافة إلى هذين البرنامجين - اللقاءات السنوية ودراسات مستقبل الديمقراطية - يقوم المشروع ببرنامج ثالث يشمل عدداً من الدراسات المتخصصة في ضوء الحوارات والدراسات التي تم نشرها. وفي الوقت الحاضر هناك دراسات حول كل من الدستور الديمقراطي، والأحزاب الديمقراطية، وكذلك الدولة في البلدان العربية. وهذه دراسات تحاول أن تحلل وتقيم الدولة والدستور والانتخابات والأحزاب في البلدان العربية في ضوء مفهوم الديمقراطية، وما يجب أن يوجد في أي من تلك المؤسسات حتى تكتسب صفة الديمقراطية.

■ سألتك عن مسوغات إحداث هذا المشروع في مدينة أكسفورد وليس في عاصمة عربية؟

الكواري: نعم، سألتني عن ذلك ولم أنسَ، وإنما حاولت أن أعرف بمشروع دراسات الديمقراطية. أما الإجابة عن سؤالك فإنها تتركز في حاجة المشروع إلى حرية التعبير، وإجراء حوارات جادة بين التيارات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العربية من دون إقصاء أو استثناء احد من المشاركة في الحوار. وفي عام ١٩٨٩ عندما بدأت والصادق رغيد الصلح التفكير في دراسة الحياة السياسية في البلدان العربية، باعتبارها من أضعف الحقول المعرفية التي يقوم العرب بدراساتها علمياً وإجراء الحوارات الجادة حول الأسباب التي جعلتها تتصف بالجمود والتخلف والشقاق، توصلنا إلى قناعة أن مثل تلك الدراسات والحوارات يصعب إجراؤها بشكل منتظم في بلد عربي. ووجدنا أن مدينة أكسفورد وفي رحاب جامعتها العريقة وتقاليدها في رعاية الحريات الأكاديمية، يمكن أن تكون مقراً آمناً للمشروع العربي عند بداية إخراجه إلى حيز الوجود عام ١٩٩١.

■ هل ستستمر مدينة أكسفورد مقراً للمشروع؟

الكواري: لا بد للمشروع الدراسي من أن ينتهي، ونأمل أن يولد منه مركز للدراسات الديمقراطية إلى جانب منتدى حوار، وفي هذه الحالة يمكن إعادة النظر في المؤسسات الجديدة، وربما يكون من المناسب أن يتخذ أحد البلدان العربية مقراً، وفي هذه الحالة فإن الصلة بأكسفورد يمكن أن تستمر ويستفاد منها، إذ إن هناك عدداً من السياسيين العرب ليس من السهل عليهم حتى الآن التنقل في الدول العربية.

■ أود، إذا سمحتم د. علي، الانتقال معكم إلى بعض القضايا التفصيلية ذات الصلة باهتمامات المشروع المشار إليه أعلاه، والتي لا تخرج عن دائرة انشغالاتكم؛ فمن الملاحظ أن العالم العربي تعرض خلال السنوات الأخيرة، وتحديدًا مع بداية الألفية الجديدة، لمجموعة من الدعوات المنادية بإصلاح دوله ومؤسساته، ويبدو من خلال الوثائق المؤطرة لهذه الدعوات، وهي كثيرة، اشتراكها في تشخيص الأعطاب التي وسمت البلاد العربية على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. علماً أن فكرة الإصلاح نفسها ليست جديدة، بل إن التطلع إلى إنجازها قديم كما تعرفون، فمنذ القرن التاسع عشر وسؤال الإصلاح يتردد في الخطاب العربي. كيف ينظر د. علي إلى موضوع الإصلاح المطروح بكثافة في البلدان العربية، وما هي سبل إنجازها وحفظ نجاحه؟

الكواري: الإصلاح مرغوب فيه ومطلوب من أي مصدرٍ جاء وفي أي حقلٍ كان. إن أحوالنا العربية عامة من السياسة إلى الاقتصاد إلى التربية والفكر على وجه الخصوص، وعلى مستوى الدول والمجتمعات، تحتاج إلى إصلاح جذري. والإصلاح الجذري لا يمكن أن يحدث إلا من الداخل وضمن توافق مجتمعي على قواسم مشتركة، وأي دور من الخارج لا يتعدى دور معزز أو مشجع أو عدم معترض على الإصلاحات، أما ما هو مطروح من شعارات إصلاح مفروض من الخارج، ففيه جوانب رئيسة لا تمت إلى الإصلاح كما نفهمه بصلة. إن الإصلاح الذي يطلبونه منا، هو إعادة تشكيل فكرنا وقيمتنا وعقائدنا ومصالحنا، لتوافق ما عندهم وتُسخر لخدمة مصالحهم المشروعة منها وغير المشروعة. وقد سبق أن ميزت بين مفهوم الإصلاح عندنا الذي هو قيمة في حد ذاته، والمعنى الذي تحمله كلمة «Reform» في اللغة الإنكليزية، والتي قد تقف عند معنى إعادة التشكيل فقط الذي يؤدي إلى تفكيك ما هو قائم وإعادة بنائه على نموذج لا يمت إلى المجتمع الذي يطبق فيه ولا لمصالحه بأية صلة، ومن ذلك الإصلاحات التي يفرضها البنك الدولي، والإصلاحات التي يتضمنها مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الشرق الأوسط الجديد.

الإصلاح كما نفهمه يحتاج بادئ ذي بدء إلى تحديد مواقع القصور والفساد، ويتطلب تسمية المشاكل والمفسدين بأسمائهم وتحديد أهداف عملية الإصلاح وتوفير آليات القيام بها. ومن هنا علينا أن ننظر إلى المضمون والتوجه ولا تغرنا الألفاظ، فلك «أسماء ليس لنا سوى ألفاظها، أما معانيها فليست تعرف»، على حد قول الرصافي.

■ عطفًا على السؤال السابق، أود معرفة رأيكم في قوى الإصلاح، وكيف يجب أن تتفاعل من أجل خلق أرضية مشتركة لإنجاح المشروع.. ففي الظن تحتاج عملية الإصلاح إلى شركاء فعليين متشبعين بالفكرة ومستعدين للنضال من أجلها.. فمن هم في نظركم هؤلاء الشركاء، وهل يستلزم الأمر توسيع دائرة الشراكة لتشمل المناصرين للإصلاح من خارج السلطة وداخلها؟

الكواري: عملية الإصلاح المطلوب في كل دولة عربية من دون استثناء يجب أن تكون عملية جذرية تبدأ بإصلاح السلطة وإصلاح علاقتها بالمجتمع، هذا من دون أن نهمل إصلاح

سائر أوجه الخلل حيثما أمكن. ومن هنا لا بد من تنمية حركة للإصلاح تبدأ بالقوى والتيارات التي تنشأ التغيير بعد أن تتوصل إلى قواسم مشتركة تشكل مبادئ جامعة لبناء نظام سياسي واجتماعي بديل للنظام القائم. عند بلوغ تلك المصالحة التاريخية بين القوى المعارضة، يمكن التقدم باتجاه بناء الكتلة التاريخية القادرة على الضغط من أجل الإصلاح السياسي وإقامة نظام حكم ديمقراطي يقوم ببقية أوجه الإصلاح، فالديمقراطية هدف من أهداف الإصلاح، وهي وسيلة من وسائله أيضاً. إن قيام كتلة تاريخية من أجل الإصلاح هي السبيل لوضع طلب فعال، وإجبار السلطة في الداخل وخُمتاتها في الخارج على تعديل وجهة نظرهم، وعلى تغيير أسلوب حكمهم، والقبول بالمشاركة الفعالة في الثروة، وفي سلطة تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة.

■ **أود، في السياق نفسه، معرفة رأيكم في العلاقة بين «الديمقراطية والإسلام»، فقد ذهب العديد من الكتابات، ولا سيما الصادرة في الغرب، إلى إقامة نوع من «التنافي» بين الإسلام والديمقراطية، بل شدد بعضها على استحالة التقاء الاثنین. للإشارة خصصتم لقاءكم السنوي السابع عام ١٩٩٧ لموضوع «الحركات الإسلامية والديمقراطية»، وقد صدرت أشغاله عن دار قرطاس في الكويت^(٨). كيف تنظرون إلى هذه العلاقة، ولا سيما أنكم مطلقون على أساسيات النقاش الدائر حول هذه الإشكالية بحكم إشرافكم على مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية، وبسبب عضويتكم في الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، ومواكبكم دينامية الحوار القومي الإسلامي؟**

الكواري: الديمقراطية في أي مجتمع حتى تستقر لا يجوز أن توضع في موضع المعارضة لثوابت ذلك المجتمع ومصالحه. والإسلام عقيدة، كما أنه ثقافة لجميع العرب، مسلمين وغير مسلمين، وليس هناك جماعة عربية توجه تدعو إلى تحليل حرام أو تحریم حلال بالضرورة. وليس هناك من بين الحركات السياسية الفاعلة من يدعو إلى دولة دينية. كما أن الديمقراطية ليست عقيدة، وإنما تتأثر ممارساتها بعقائد وثوابت المجتمعات التي تمارس فيها بحكم اختيارات المجتمع. ومن هنا يجب أن نفهم علاقة الديمقراطية تاريخياً بالليبرالية باعتبار الليبرالية عقيدة سبقت الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الليبرالية بصيغها، ومنها الحريات الاجتماعية والحريات الاقتصادية الفردية المطلقة، المنحلة والمتوحشة أحياناً.

ومن هنا، فإن مفهوم الديمقراطية الدستورية المعاصرة لا يتعارض مع جوهر الإسلام، كما أن جوهر الإسلام لا يتعارض مع ما هو بالضرورة من مبادئ الديمقراطية ومؤسساتها وآلياتها وضوابطها. وقد قام عدد من المفكرين العرب، مسلمين وغير مسلمين، بمقاربات مهمة جداً لإزالة التعارض بين الإسلام والديمقراطية. ولعل مالك بن نبي ومعاصريه هم من أبرز المفكرين الذين قدموا مقاربات جوهرية، وكذلك طارق البشري ومعاصروه في الوقت الحاضر.

(٨) علي خليفة الكواري، الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠).

وفي تقديري أن هناك مقاربتين مهمتين علينا أن نصل إليهما عبر حوار عقلاني وطني مسؤول: **أولاهما**، قبول الشريعة الإسلامية كمصدر رئيس للتشريع بعد أن يتم حصر المقصود بالشريعة الملزمة بالوحي ومقاصده دون الفكر؛ **وثانيتهما**، أن تحال إلى محكمة دستورية مسألة النظر في دستورية القوانين من زاوية مراعاتها الشريعة، كما تنظر المحاكم الدستورية في بقية المواد الحاكمة في الدستور. وقد حاولت توضيح الحاجة إلى هذه المقاربات بين الإسلام ومفهوم الديمقراطية في دراسة: **الخليج العربي والديمقراطية**، نشرها مركز دراسات الوحدة العربية^(٩). وليس هنا مجال الإعادة.

■ **هذا يحيلني إلى سؤال آخر، هل تحتاج عملية الإصلاح إلى بناء تحالفات مفتوحة بين كل الحركات والتيارات التي تشترك في الفكرة، أي فكرة الإصلاح من أجل إنضاج مشروع الانتقال إلى الديمقراطية؟**

الكواري: نعم، تحتاج عملية الإصلاح الجذري إلى بناء تحالفات بين التيارات الإسلامية والتيارات الوطنية بمختلف أطيافهما. إن الإصلاح المطلوب لا بد من قدرة على أخذه من فم الأسد كما يقال. والأسد الجاثم علينا في الدول العربية هو تحالف السلطة في الداخل، والمصالح الخارجية التي قدمت وتقدم الحماية لكل حاكم متسلط. إن الإصلاح والانتقال إلى أنظمة حكم ديمقراطية في الدول العربية يحتاج إلى جهود متصلة ومتابرة في تفكيك الاستبداد في النظم الحاكمة وداخل كل حركة من الحركات التي تنشد التغيير وتتهم أنها وحدها قادرة عليه. كفانا تفرداً وكفانا شقاقاً حتى إنه لم يعد هناك أي بلد أو مجتمع أو حركة أو حاكم آمناً على مستقبله.

■ **أنتم بصدد إعداد دراسة سيكون موضوعها «الديمقراطية والانتخابات». ومن المعروف أن المنطقة العربية شهدت ثلاث لحظات انتخابية بارزة في كل من مصر، والعراق، وفلسطين.. كيف قرأتم محصلة هذه الانتخابات وحظوظ تأثيرها في الحياة السياسية في هذه الأقطار بخاصة، والعالم العربي بوجه عام؟**

الكواري: الانتخابات ليست هي الديمقراطية، وإنما هي آلية مهمة من آليات الديمقراطية. وحتى تؤدي الانتخابات وظيفتها كآلية من آليات الديمقراطية، لا بد من أن يكون الهدف من إجرائها هو انتخابات بالمعنى العميق لكلمة «انتخابات»، يتم بمقتضاها تفويض السلطة لمتخذي القرارات ومحدّدي الخيارات العامة، وفق عملية انتخابية فاعلة وحرّة ونزيهة تتساوى فيها الفرص إلى جانب الحقوق والواجبات، ومع الأسف أن الانتخابات في العراق وفلسطين هي انتخابات جرت تحت الاحتلال. وعلى الرغم مما صاحب الانتخابات الفلسطينية من حرية ونزاهة عند إجرائها، إلا أن المحتل، وما يسمى بالمجتمع الدولي، لم يسمح لمن تم انتخابهم بممارسة صلاحياتهم. وهذا يؤكد حدود الديمقراطية من

(٩) **الخليج العربي والديمقراطية:** نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية، أعد الدراسة وحررها علي خليفة الكواري (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).

دون وجود حق تقرير المصير وامتلاك الإرادة الوطنية. أما الانتخابات في مصر وغيرها من الدول العربية، فنحن بصدد دراستها وبيان ما إذا كانت انتخابات ديمقراطية تتيح للشعب أن ينتخب بحرية ومن دون محاباة أو تمييز من قبل متخذي القرارات ومحددي الخيارات العامة من ناحية، ومن ناحية أخرى النظر في مدى الحرية والنزاهة التي صاحبت كل انتخابات منها. والهدف من دراسة مفهوم الانتخابات الديمقراطية والنظر إليها في ضوء ذلك المفهوم، هو: هل ترتقي أي من الانتخابات التي تجري في البلدان العربية إلى مفهوم الانتخابات الديمقراطية؟... ويأتي ذلك في سياق مجموعة من الدراسات التي تنظر في وضع المؤسسات السياسية في البلدان العربية، وتقيمها من حيث كونها ديمقراطية في المقام الأول. ومن هذه الدراسات الدراسة الافتتاحية التي تقومون بها يا دكتور امحمد حول مفهوم الدستور الديمقراطي والدساتير في الدول العربية؛ وكذلك الدراسة التي يقوم بها الدكتور بومدين بو زيد حول الدولة العربية؛ والدراسة التي يقوم بها الأستاذ عاطف السعداوي حول الحزب الديمقراطي والأحزاب في البلاد العربية؛ وفي ما يخص الجانب النظري حول مفهوم الانتخابات الديمقراطية، يقوم د. عبد الفتاح ماضي بدراستها باعتبارها مقدمة للبحوث التي سوف تتناول بلداناً عربية بذاتها.

■ هل سيستمر «مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية» على الشكل الذي دأب عليه، أي تنظيم لقاء سنوي وإصدار أشغاله، أم لديك تصورات من شأنها الانتقال بالمشروع إلى صيغة أو صيغ جديدة؟

الكواري: مشروع دراسات الديمقراطية هو مشروع دراسي كما هو معروف... هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يسعى المشروع إلى إجراء حوارات حول الجوانب المختلفة من نظام الحكم الديمقراطي، يشارك فيها مفكرون وممارسون وباحثون عبر مختلف التيارات والقوى السياسية الفاعلة على الساحة العربية. الآن وبعد ١٦ عاماً اقترب فيها المشروع الدراسي من تحقيق أهدافه، وأن له أن يتحول إلى مركز للدراسات الديمقراطية وإلى جانبه منتدى للحوار، يعزز جهودهما وقف متخصص لدراسات الشورى والديمقراطية في الدول العربية، وهذا الوقف تم إنشاؤه منذ عام ١٩٩١، وإيرادات الوقف المتواضعة ساعدت مشروع دراسات الديمقراطية على الاستغناء عن أي تمويل من غير مصادر الوقف، معتمداً في ذلك على تواضع الحاجة إلى الإنفاق بفضل قيام أصدقاء المشروع من الباحثين بالتطوع بجهودهم البحثية. والحقيقة أن مشروع دراسات الديمقراطية قد اكتسب صدقية داخل الدول العربية وخارجها، من خلال كونه مشروعاً دراسياً قائماً على تطوع الباحثين، وقيام أصدقاء المشروع بمواجهة نفقات مشاركتهم في نشاطاته من دون حاجة كبيرة إلى التمويل □